جامعة وهران – 2 – محمد بن احمد
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

محاضرات في مادة التنمية الإدارية والخدمة العمومية لطلبة السنة الأولى ماستر علوم سياسية تخصص إدارة عامة

الأستاذ: باعلي واسعيد باحمد

المحاضرة الرابعة

الإدارة العمومية

1- مفهوم الإدارة العمومية

تعرف الإدارة العمومية (العامة) بأنها الإدارة التي تختص بتنفيذ السياسة العامة للدولة من خلال عمليات مترابطة وفق تسلسل وتتابع معين.

وتعرف كذلك بأنها مجموعة الآليات (السياسات والقواعد والإجراءات والأنظمة والهياكل التنظيمية والأفراد، إلخ) التي تمولها ميزانية الدولة والتي تتولى تنظيم شؤون الحكومة وإدارتها، وعلاقاتها مع أصحاب المصلحة الآخرين في الدولة والمجتمع والبيئة الخارجية على المستويين الوطني ودون الوطني، وإدارة وتنفيذ مجموعة الأعمال الحكومية التي تتناول تنفيذ القوانين واللوائح والقرارات الصادرة عن الحكومة وعمليات الإدارة المرتبطة بتقديم الخدمات العامة على المستويين الوطني ودون الوطني.

كما تعرف بأنها تشمل كل هيئة عامة، مركزية أو محلية أوكلت إليها السلطة السياسية وظيفة تلبية الحاجات العامة، على اختلاف صورها، وزودتها بالوسائل اللازمة لذلك، وتشمل أيضا أسلوب علاقاتها فيما بينها وعلاقاتها بالأفراد.

2–خصائص الإدارة العمومية

تتمثل خصائص الإدارة العمومية، فيما يلي :

-تعتبر الإدارة العامة (العمومية) ظاهرة تسود كافة المجتمعات المدنية على اختلاف ايدولوجياها، كونها تؤدي وظائف محددة لا يمكن إلا الوفاء بها.

-قدرة الإدارة العامة على ممارسة السلطة وفرض سياساتها بالقوة القانونية.

-تحظى نشاطات الإدارة العامة بالأولوية بالنسبة لغيرها من المصالح الخاصة.

-تمثل الإدارة العامة أكبر منظمة متعددة الأغراض والخدمات تقدم طائفة واسعة من الخدمات.

-تتحمل الإدارة العامة مسؤولية نشاطاتها وأدائها أمام القيادة السياسية العليا في الدولة".

-خضوع الإدارة العامة للتأثيرات السياسية العامة، بما في ذلك من محددات وفرص.

-ارتفاع مستوى التوقعات الاجتماعية الملقاة على عاتق الإدارة العامة من حيث رفع مستوى الأداء.

3- مبادئ الإدارة العمومية

تتمثل مبادئ هذه الإدارة، في الآتي :

– الشرعية القانونية: أي أن الأصل في ممارسة كافة الأعمال والأنشطة هو استنادها إلى القوانين والأنظمة.

– المؤسسية: وهي سيادة العمل التنظيمي القانوني المنضبط بالإجراءات والقواعد المحايدة البعيدة عن التأثيرات والأحكام والأمزجة الشخصية المتغيرة، مما يضمن درجة مقبولة من الاستمرارية والثبات والموضوعية.

– المسؤولية العامة: الالتزام الموضوعي بأهداف ومتطلبات وواجبات محددة موجب القوانين والأعراف والتقاليد التي تحكم العمل العام، حيث يتم تعزيز هذه المسؤولية من خلال إجراءات ووسائل قانونية محددة، بالإضافة إلى الرقابة الذاتية للأفراد.

-الوقوف على إمكانية التحقيق وبيان مسؤولية الأفراد والمؤسسات وتحديد الأخطاء تمهيدا لاتخاذ الإجراء المناسب بشأنها.

–الخدمة العامة: النظر إلى العمل الحكومي كخدمة وواجب مجتمعي وليس كمنصب لممارسة القوة والنفوذ و تحقيق المآرب الذاتية والعائلية.

المهنية: اعتبار الإدارة العامة حقل مهني متميز المتطلبات والمهارات والتأهيل العلمي والفني والسلوكي وغيرها.

–نظام الجدارة: أي وضع الشخص المناسب في الموقع الملائم وفقا لمؤهلاته ضمن إطار المعايير القانونية والموضوعية المتبعة.

–النظرة المستقبلية الفاحصة: وتعني استشراف المستقبل بناء على خطط استراتيجيات ملائمة للمستجدات وتقدير مستقبل الأحداث بناء على نظام معلومات معاصر وشامل.

– الإبداع في المفاهيم والأساليب والتكنولوجيا المناسبة للإنجاز الأفضل المتميز.

4– المدخل البيئي في الإدارة العمومية

طبقا لنظرية النظم، فإنه من الممكن التفكير في المنظمات على اعتبار أنها أنظمة مفتوحة تتفاعل بطرق مختلفة مع بيئاتها الخارجية، إن هناك الكثير من التشابه الموجود بالنسبة للطرق التي تتفاعل بها منظمات القطاع العام والقطاع الخاص مع بيئاتها الخارجية الخاصة، ومع ذلك فإن هناك الكثير من الاختلافات أو الفوارق المهمة، فمنظمات القطاع العام عادة تعمل في بيئات تتسم بدرجة عالية من الطابع السياسي، كما أنها عرضة وبصورة شديدة للتدقيق من قبل وسائل الإعلام، ومجبرة على التقيد أو الالتزام بعدد من القواعد الصارمة والمحددات، كما أنها غالبا ما تخضع لوجهات النظر والحاجات المتغيرة للموظفين المنتخبين.

تعمل الادارة العمومية في إطار بيئي شامل ومفتوح وحركي، وتعتبر تنظيماتها أنظمة حيوية مفتوحة، تتسم بالتفاعل والتأثير المتبادل مع النظام المحيط بها.

ويتشكل النظام البيئي من مجموعة متكاملة من الأنظمة الفرعية والمتفاعلة، تكون في مجموعها وعلاقاتها هوية النظام البيئي، وتتمثل مكونات النظام البيئي من ما يلي:

– النظام السياسي: تؤثر طبيعة النظام السياسي السائد من حيث كونه نظاما مركزيا أو فيدراليا، ومن حيث درجة ديمقراطية نظام الحكم ودرجة استقراره السياسي، على البيروقراطية بشكل كبير، ففي النظم الفيدرالية تمارس أجهزة الإدارة العامة استقلالا أكبر، حيث تنحصر اختصاصات الحكومة في العاصمة على المجالات ذات العلاقة بالسيادة والشؤون الخارجية، تاركة الحكومات في الولايات حق تصريف شؤونها الداخلية بما يناسب بيئاتها. أما في الدول ذات النظم السياسية الموحدة، فتكون الإدارة أكثر مركزية.

كما أن نوع الحكم ومدى ديمقراطيته ينعكس على نمط الإدارة العامة فيه. ففي النظام الديمقراطي يسمح للمواطنين أو من يمثلهم بالرقابة على الإدارة الحكومية ونشاطاتها للتأثير على سلوك وأداء الموظف العام.

النظام الاقتصادي: تؤثر طبيعة النظام الاقتصادي السائد في الدولة فيما إذا كان نظاما رأسماليا أم شموليا على البيروقراطية فيها. ففي الدول الرأسمالية، يعتبر الجهاز الإداري الحكومي أقل حجما منه في الدول ذات النظم الشمولية، لأن كثيرا من الأعمال التي تؤديها الحكومة في الأنظمة الشمولية يقوم بها القطاع الخاص في الدول الرأسمالية. كما أن لموارد الدولة أثرا على جهازها الإداري؛ إذ نجد أن الدول الغنية في مواردها توفر الإمكانات

المادية والبشرية لأجهزتها مما ينعكس على مستوى الخدمات التي تقدمها للمواطنين والحد من الاتجاه نحو الفساد الإداري والمالي.

النظام الاجتماعي: ويقصد بذلك منظومة القيم والعادات والتقاليد التي تسود في المجتمع وتنعكس على الإدارة وتؤثر في مدى فعاليتها. فالمجتمع الذي تسوده قيم العدالة واحترام الوقت والعمل والجدارة والكفاءة، يؤثر بشكل إيجابي على سلوك العاملين في أجهزة الإدارة العامة، فيجعله منضبطا، فتكون الإدارة مرآة للمجتمع.